

ظاهرة التشغيل غير الرسمي في الجزائر

أ . عائشة بن النوي

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

جامعة باتنة -01- bennoui-aicha@hotmail.fr

ملخص:

استهدف المقال دراسة ظاهرة التشغيل غير الرسمي في الجزائر وتطوره على اعتباره كوسيلة احتجاج أما م الوضع الذي عايشته الجزائر، ذو جواب على التهميش و بالتالي محاولة العيش و البقاء، و إن العمل غير الرسمي و عكس النشاط الرسمي لا يعكس بالضرورة البعد الاقتصادي فقط، بل أن يتجاوز ذلك بصفته وسيلة تعمل على احتواء الأزمات، مبرزين من خلال ذلك أهم المراحل التي مر بها، و أهم العوامل المساهمة على تنامي الظاهرة و استفحالها، وكذا تقدير حجمه من التشغيل الرسمي و أهم الانعكاسات التي عرفتتها الظاهرة سواء كانت بالإيجاب أو السلب، عليه فإن هذا الأخير قد يعبر عن سلوكيات لا تأبه بالسوق و لا بالتبادل الجاري فيه و إنما هو طريقة لإبراز الذات قبل أن يكون واقعا إقتصاديا و مجالا تنفس فيه فئة معينة من طبقات المجتمع .

الكلمات المفتاحية : التشغيل، التشغيل غير الرسمي، القطاع غير رسمي، الاقتصاد الخفي، الجزائر

Résumé :

L'article visait à étudier le phénomène de l'opération informelle en Algérie et son développement en tant que moyen de protestation. Cependant, la situation vécue par l'Algérie n'est pas une réponse à la marginalisation et donc une tentative de vie et de survie. Le travail informel et le contraire de l'activité officielle ne reflètent pas nécessairement la dimension économique, en tant que moyen de contenir les crises, mis en évidence à travers les étapes les plus importantes franchises et les facteurs les plus importants contribuant au phénomène croissant et à l'expansion, ainsi que la taille de l'opération officielle et les implications les plus importantes du phénomène, qu'elles soient positives ou négatives, cette dernière peut exprimer des comportements qui ne se manifestent pas. C'est une manière de se mettre en avant avant de devenir une réalité économique et un domaine dans lequel une certaine classe de la société respire.

Mots-clés: Emploi, Emploi informel, Secteur informel, Economie cachée, Algérie

مقدمة:

تعاين دول العالم من ظاهرة تهدد الكثير من اقتصادياتها سواء في الدول النامية و المتقدمة، تتمثل في ظاهرة التشغيل غير الرسمي و الحديث عن هذه الظاهرة شكل أهمية كبيرة خاصة في الأونة الأخيرة بعد التحولات و التغيرات التي عصفت بالدول من كافة النواحي السياسية، و الاقتصادية و الاجتماعية وقد ازداد الاهتمام بدراسة الظاهرة الاقتصادية غير الرسمي في العقود الأخيرة، حيث اختلفت المفاهيم حوله وتعددت المصطلحات و التسميات المطلقة عليها نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، مصطلح الاقتصاد الخفي، و الاقتصاد الموازي الاقتصاد غير منظم و السري، ومن الملاحظ أن انتشارها في البلدان النامية و بشكل كبير يدعو إلى تدارك خطورة الوضع، إذ تتراوح نسبها ما بين 40% و 60% من الناتج الداخلي الخام (PIB)، وقدر في الجزائر بما يقارب 30% من الناتج الداخلي الخام بناء على تقديرات عالمية صادرة عن صندوق النقد الدولي، وعلى ضوء ذلك فإن الجزائر تعد من أهم البلدان التي تعاني من مشكل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري و التي تزامنت مع كل فترة تاريخية مرت بها و لعل أهم مرحلة ميزت هذا الأخير، هي فترة ما بعد منتصف الثمانيات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها الأثر الكبير على مردودية الإقتصاد

الوطني مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات حملت في طياتها تغيير النظام الاشتراكي المتبع و تبني نظام اقتصاد السوق و هذه المرحلة الانتقالية كان لها انعكاسا سلبيا على الناحية الاقتصادية و التي مست مختلف الأسواق (سوق السلع ، الخدمات ، العمالة)⁽¹⁾ ، ساهم في ظهور نوع آخر من الاقتصاد لا يعترف بالإجراءات التنظيمية و القوانين المفروضة من طرف الدولة، حيث تمارس أنشطته في الخفاء و بسرية تامة في ظروف ما يقال عنها أنها لا تحترم شروط العمل و تعاني الجزائر كغيرها من دول العالم من إستفحال ظاهر التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي و خاصة بعد تنامي ظاهرة البطالة التي فاقت 30% خلال التسعينيات من القرن الماضي نتيجة للأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة، و قد عرف سوق الشغل آنذاك جملة من الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الحكومة الجزائرية كالمخصوصة ،و تسقيف الإنفاق العمومي الذي أثر على استحداث فرص العمل في الاقتصاد الرسمي ،و أمام هذا الواقع لم يجد طالبوا العمل خيارا لهم غير مزاولة أنشطة اقتصادية في القطاع غير رسمي .

فمن خلال هذه الورقة البحثية و ذلك في محاولة توضيح الإشكالية الأساسية أكثر، و حتى نكون أقرب إلى الدقة في تحديد محتوى البحث لابد من طرح التساؤل التالي : ماهي أهم المراحل التي شهدتها التشغيل غير الرسمي في الجزائر؟ و ماهي أهم الأسباب و الإختلالات المساهمة في تنامي الظاهرة؟ و ما هو حجمه ضمن الشغل الرسمي ؟

أولاً: التأصيل المفاهيمي والنظري لمصطلحات البحث

1. مفهوم التشغيل

للتشغيل مفاهيم تختلف باختلاف أنواعه ويمكن أن نقدم بعض المفاهيم الموجزة فيما يلي:

- يعرف التشغيل حسب القرار المتخذة في الندوة الدولية الثالثة عشر لأحصائي إحصائيات العمل لسنة 1982، على انه يتكون من الأشخاص الحائزون على شغل من كل الأفراد الذين تعدوا سنا معينة، والذين يوجدون خلال فترة قصيرة مرجعية من الزمن (مثلا أسبوع أو يوم)⁽²⁾

-هو الجهد الإرادي المبذول في سبيل الحصول على المنفعة، إذن فهناك قوة يقتضي بذلها، وهي إرادية أي ليست نزوة طارئة على الإنسان للتسلية، ويجب أن تتوفر للجميع الإمكانيات التامة للوصول إلى فرص كسب الدخل⁽³⁾

-هو توفير عدد من الوظائف ومناصب العمل بشتى ميادين النشاط الاقتصادي، ومختلف مستويات العمل، بالشكل الذي يلبي عدد من طلبات العمل من القوة العاملة، ويتمثل عنصر العمل في كل أشكال الجهد الإنساني المبذول في سبيل الإنتاج سواء كان ذهنيا أو جسديا، ويشمل الأفراد الذين هم في سن العمل ولديهم وظائف.⁽⁴⁾

2. مفهوم التشغيل غير رسمي:

إن تعدد التسميات المتعلقة بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أو التشغيل غير الرسمي، و التي قاربت الثلاثين مصطلح توضح حجم الدراسات و الأبحاث التي عنيت بها الظاهرة و خاصة من طرف المنظمات العالمية و المتخصصة في المجال ،كمنظمة العمل الدولية ،و البنك العالمي و صندوق النقد الدولي ،و نسعى من خلال التعريفات التالية أن نوضح مختلف الرؤى و التوجهات التي قامت عليها التسميات :

-تعريف J.Kieth Hart:

القطاع غير الرسمي هو وسيلة لتحقيق الأنشطة التي تتميز بسهولة المدخلات و إستخدام الموارد المحلية التي تعود ملكيتها للأسرة ،و تقوم بعمليات ذات الأحجام الصغيرة ،كما تعتمد على تكنولوجيا مرنة ،إضافة إلى المعرفة المحصل عليها بعيدا عن النظام المدرسي الرسمي ،كما يتم تصريف المنتجات في أسواق حرة وتنافسية

-تعريف Vito Tanzi

يرى الاقتصادي V. Tanzi أن الاقتصاد غير الرسمي هو مجموعة من الدخول المكتسبة غير المبلغ عنها لسلطات الضريبة أو هي مجموع الدخول غير واردة في الحسابات القومية، او ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لا يتم قياسه في الإحصاءات الرسمية لعدم إعلانه⁽⁵⁾

-تعريف المكتب الدولي للعمل

حسب مكتب الدولي للعمل لا يوجد تعريف مقبول عالميا ينطبق تماما على الإقتصاد الغير الرسمي، ومع ذلك فمن المتفق عليه أن هذا المصطلح يشمل عدد معتبر من العمال والمؤسسات والمقاولين(أصحاب المشاريع) يتميزون بخصائص يمكن تحديدها فيما يلي:

✓ سهولة الدخول في النشاط و الاعتماد على موارد محلية

✓ الملكية العائلية للمؤسسات

✓ محدودية مستويات الأنشطة

✓ التكوين الخاص بالنشاط يكون خارج مجال التعليم المدرسي

✓ انتشار المنافسة غير قانونية في السوق

✓ ممارسة أنشطة على أساس العمل والمبادرات الفردية

ومنذ عام 1972 يسعى المكتب الدولي للعمل إلى وضع تعريف عام للنشاطات غير رسمية وهذا من أجل مساعدة الإحصائيين و الاقتصاديين⁽⁶⁾

- تعريف المؤتمر الدولي لإحصاءات العمل "سنة 1993"

في المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصاءات العمل سنة 1993 اتفقت على وضع تعريف ينص على وصف القطاع الغير رسمي بشكل عام بأنه يضم وحدات الإنتاج التي تعمل على نطاق صغير ومستوى بسيط من التنظيم ومع عدم وجود تقسيم يذكر بين العمالة ورأس المال كعوامل إنتاج وهدفه الأساسي هو توليد الدخل⁽⁷⁾

ومن الناحية التشغيلية يعرف القطاع باعتباره مجموعة من المشاريع التي تملكها الأسرة المعيشية وتنتج بعض المنتجات لسوق ولكنها لا يعمل فيها سوى عدد محدود من العاملين وليست مسجلة بموجب التشريع الوطني فيما يتعلق على سبيل المثال الضرائب، التزامات الضمان الإجتماعي، والقوانين التنظيمية

تمثل الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر في خلع القطاع غير الرسمي⁽⁸⁾ من صورة اللاشعورية وباعتباره قطاعا خفياً، وبالتالي تمّ التمييز بين مفاهيم: "اللاشعورية" و"التخفي"، "اللاشعورية" ولقد أبرزت هذه الندوة فئة هامة يحتويها القطاع غير الرسمي ألا وهي "العمال المنزليين (Travailleurs à domicile)"

كما تمّ مراجعة التصنيف العالمي للقانون الأساسي للتشغيل وتقسيمها في مجموعات:

- العمال الأحرار
- المستخدمين
- المساعدين العائليين (بدون أجر)

و قد تمّ الإجماع على تمثيل القطاع غير الرسمي بأنه مجموعة وحدات غير متجانسة حيث اعتمد تركيب المؤسسات على أساس خصائص مختلفة مست:

- نوع المنطقة حضرية أو ريفية
- فرع النشاط الاقتصادي
- نوع ومكان العمل
- الحجم
- اليد العاملة
- نوعية الملكية

- المؤتمر الدولي إحصاءات العمل سنة "2003" (نشأة المفهوم الرسمية)

اهتم المؤتمر لخبراء إحصاءات العمل سنة 2003 بمؤشرات أسعار الاستهلاك ومجالات استخدامه، لكن أهم ما جاءت به الندوة هو اعتماد توسيع نطاق مفهوم "القطاع غير الرسمي" حيث تمّ إدماج بعض أنواع التشغيل المأجور الممارس خارج إطار مؤسسات "القطاع غير الرسمي" وتطور ذلك إلى مصطلح جديد (L'emploi informel) هو "التشغيل غير الرسمي" أو "العمالة غير الرسمية

وعليه يعود الفضل لهذا الاجتماع في ترجمة الأفكار التي كانت موجودة إلى مفاهيم عملية تسمح بجمع المعلومات والقياس، أين سمح هذا المفهوم بالتماشي مع مفهوم "الاقتصاد غير المرئي" بينما الاختلاف يبقى فيما يخص تقسيم الاقتصاد ومفهوم الإنتاج التجاري والإنتاج الذاتي وحول فضاء المؤسسة بالنسبة للعائلة

- تعريف الديوان الوطني للإحصاء :

هو كل نشاط يقوم به الفرد سواء رجل أو إمراه يمارس عملا داخل إطار البيت ويستفيد من هذا النشاط ،بحيث يسمح له بالحصول على عائد ويتمثل هذا النشاط في إنتاج السلع والخدمات لصالح المستخدم ويكون ذلك في إطار عقد عرفي لا يخضع إلى أي مراقبة مباشرة⁽⁹⁾

-التعريف الإجرائي للتشغيل غير الرسمي :

هو ذلك النشاط الذي يقوم به الأفراد في ظل ارتفاع البطالة، و الفقر و انعدام المساواة بين الجنسين، وهشاشة العمل لتحقيق جملة من المزايا لاسيما فيما يتعلق بتوليد الدخل، و من أهم الأسباب المساعدة على مرونة الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي هو انخفاض متطلبات هذه الأنشطة من التعليم و المهارات و رأسمال .

و مع نتبنى أيضا تعريف الباحث "إسماعيل قيرة" و الذي إعتبره ذلك النمط الإنتاجي الذي يتكون من أنشطة متنوعة يحصل عن طريقها الكثير من أفراد المجتمع على عيشهم، فبالإضافة إلى وجودها خارج حدود الاقتصادي الوطني المعترف به، و لا يتمتع بأي حماية سواء من ناحية الدخل أو العمل، و هذا يعني أن القطاع غير رسمي يضم أنشطة متنوعة و أفراد متباينين يستخدمون العمل الكثيف و يعملون على نطاق ضيق لا يخضعون للروتين الإداري و القواعد و الإجراءات البيروقراطية⁽¹⁰⁾

3. أوجه الاختلاف والتشابه بين التشغيل الرسمي والغير رسمي

لقد ظهرت أوجه الاختلاف بين التشغيل الرسمي والغير رسمي و التي تمحورت حول أهداف السوق و تركيبة السوق ،التكنولوجيا المستعملة والجدول التالي يوضحه المفارقة الموجودة لكلا القطاعين

جدول رقم (01):أوجه الشبه و الاختلاف بين التشغيل الرسمي و غير رسمي

الأهداف الأساسية	التشغيل الرسمي	التشغيل الغير رسمي
السوق	- نشاط قانوني مع وجود نقابات - تطبيق تشريعات العمل - تمويل محلي أو خارجي (قروض أو غير ذلك) - دفع الضريبة - العمل بالأجر و التقاعد	- عدم احترام القوانين - عدم وجود تشريعات - تمويل ذاتي - عدم دفع الضريبة (التهرب) - عمل ذاتي
تركيبية السوق	- وجود حاجز لممارسة النشاط - علامات المنتجات مسجلة	- عدم وجود حواجز - منتجات حرفية

- سوق المحمي (ترخيصات، ضرائب، تأمينات)	- سوق غير محمي	
- آلات عصرية مستوردة	- الآلات تقليدية مبتكرة	التكنولوجيا المستعملة
- استعمال شديد لرأسمال	- استعمال شديد للعمل	
- التعليم والتكوين الرسمي	- تعليم متدني	

Source : Conseil national économique et Social ,le secteur informel (illusions et réalité),rapport commission relation de travail, Algérie, Juin,2004 ,p24.

ثانيا: مراحل تطور و نمو التشغيل غير الرسمي في الجزائر

تبعاً للمراحل التي عرفتها مستويات و طبيعة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر فإن التشغيل غير الرسمي مر بمراحل هامة في مجال تنامي أنشطته بما يتماشى و الوضعية المعاشة و يمكن أن نحدد المراحل التطورية التالية :

1. مرحلة التشغيل غير الرسمي الخفي (1962-1985)

حيث تبنت الجزائر في هذه المرحلة النظام الاشتراكي الذي تميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية بإضافة إلى أن الأسعار كانت محدودة و مدعومة من قبل الخزينة العمومية، و كما تميزت هذه الفترة بانخفاض نسبة البطالة نوعاً ما على اعتبار أن سياسة التشغيل فيها كانت تنص على ضرورة توفير منصب عمل لكل راغب، و ذلك في معظم مؤسسات القطاع العام التي شيدتها الجزائر كل هذا جعل الأنشطة غير الرسمية تنسم بالمحدودية نوعاً ما، حيث كانت تمارس من طرف النساء الماكثات في البيوت و الشيوخ و المعاقين الذين لا تسمح لهم وضعيتهم بالحصول على منصب عمل رسمي⁽¹¹⁾

2. مرحلة تفاقم و إستفحال التشغيل غير الرسمي (1986-1999)

تميز الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بتحويلات جذرية خاصة في منتصف الثمانينات، بسبب انخيار أسعار المحروقات و ندرة الموارد الاستهلاكية مما أجبر الدولة على الإصلاحات الجسدة في بادئ الأمر في إعادة الهيكلة للمؤسسات القطاع العام، سنة 1989 و تحرير الاقتصاد الوطني و الإصلاح الثاني سنة 1993 و الثالث و المتمثل في برنامج التعديل الهيكلي، و الذي انتهى بالخضوع إلى إعادة الجدولة في مقدمتها الخصخصة، و إلغاء الدعم الأسعار و تحريرها، و تشجيع الاستثمار الخاص، و تخفيض العملة و تحرير التجارة الخارجية⁽¹²⁾

3.مرحل توسع التشغيل غير الرسمي (بعد سنة 2000)

و تميزت هذه المرحلة إقتصاديا بالإستقرار و إسترجاع التوازنات و ذلك بفضل ارتفاع مداخل إيرادات صادرات النفط، و ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و الإنخفاض المحسوس في نسب البطالة، و تحسين الطفيف في الأجور و المداخل كل هذه التحسينات إلا أن التشغيل غير الرسمي شهد ارتفاعاً ملحوظاً رغم تحفيز الدولة على إقامة المشاريع في شكل مؤسسات مصغرة بفضل القروض الممنوحة في إطار برنامج تشغيل الشباب، غير أن هذا البرنامج لم يلق نجاح بسبب عدم مرونة الجهاز المصرفي و تفشي ظاهرة البيروقراطية

ثالثا: الإختلالات و الأسباب المساهمة في تنامي ظاهرة التشغيل غير الرسمي في الجزائر

1. الإختلالات المساهمة في تنامي القطاع غير الرسمي :

رغم الإجراءات المختلفة التي اتبعتها الحكومات لمواجهة ظاهرة تنامي القطاع غير الرسمي في البلدان النامية، إلا أن هناك عوامل ساهمت في زيادة حجمه، نذكر منها، المعدلات المرتفعة لنمو السكان، حالة الركود الاقتصادي خصوصا في المناطق الريفية، وعجز الاقتصاد المهيكل التكفل بالوافدين الجدد إلى سوق العمل نتيجة عجز السياسات الاقتصادية، كل هذه العناصر وأخرى آتت إلى ظهور عدّة إختلالات أهمها (13)

❖ عجز الموازنة العامة للدولة: ويعني الاختلال بين الإيرادات العامة والنفقات العامة الشيء الذي يدفع الدولة لزيادة الأعباء الضريبية لتوفير الإيراد اللازم لتمويل الإنفاق العام، علما أن هذا يؤدي إلى رفع أسعار الضرائب، ويدفع بالممولين إلى التهرب الضريبي، وهو ما جعل العديد من الأنشطة الرسمية في العديد من الدول توقف العمل بالسجل التجاري تفاديا للضرائب المرتفعة والمتقلبة.

❖ اختلال هيكلي في سوق العمل بين عرض الأيدي العاملة والطلب عليها، وهو ما يعني ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب عنصر العمل، مما يؤدي إلى دخول أعداد متزايدة من الأفراد في القطاعات والأنشطة غير الرسمية لمواجهة أعباء المعيشة، وقد ترتفع نسبة التشغيل في الأنشطة غير الرسمية في بعض البلدان النامية نتيجة بعض الإجراءات التقشفية التي لا تتوافق ورفع منسوب معدلات التشغيل وهذا ما سيوضحه المنحنى التالي الذي يشمل مجموعة من الإحصائيات الخاصة بطلب العمل وعرضه وكذا المستويات المحققة في التوظيف في الجزائر

الشكل رقم (01): تطور طلبات وعروض العمل في الجزائر للفترة 1992- 2001 (الوحدة بالألف)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعطيات:

ONS, L'Algérie en quelques chiffres Résultats 2000/ 2001, N°31, p 9

يتبين لنا من الوهلة الأولى الفوارق والفجوات التي برزت بين العرض والطلب وكذا مناصب الشغل المحققة إذ منذ سنة 1992 إلى غاية سنة 2001 قدر عدد الطلبات على العمل بـ 170709 طلب مقابل 44815 عرض عمل أما ما حقق منها ميدانيا إلا 36668 توظيف لتعرف انخفاض تدريجي لتصل إلى 99913 طلب مقابل 25662 عرض عمل أما ما كان محققا منها فقدّر بـ 23696 وظيفة، كما

يمكن ملاحظة انخفاض طلبات العمل من الأفراد وهذا ليس معناه بالضرورة أنهم وجدوا أو تحصلوا على وظائف بل لعلمه وإدراكهم انخفاض إمكانية التوظيف، كما أنه يدل على انخفاض مناصب الشغل الجديدة من جهة وتزايد البطالين من جهة أخرى

❖ اختلال هيكلي في الناتج المحلي، و يتمثل ذلك حين يسبق النمو في قطاعات التوزيع والخدمات معدلات النمو في قطاعات الإنتاج السلعي، وذلك على أن اتساع قطاع الخدمات دون توافر جهاز إنتاجي متطور ومرن، بحيث سيكون هناك توليد دخول نقدية أو إضافية يعجز الجهاز الإنتاجي الداخلي عن ملاحقة احتياجاتها لقصور الطاقة الإنتاجية أو قلة الاستثمارات، مما يهيئ المناخ المناسب لنمو الضغوط التضخمية، وتآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية، الشيء الذي يترتب عليه زيادة تكاليف المعيشة، مما يدفع محدودي ومتوسطي الدخل إلى البحث عن أعمال إضافية في القطاع غير الرسمي⁽¹⁴⁾

جدول رقم (02): تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في الجزائر الفترة 1993-2000

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المؤشر								
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	1165	1487.4	2004.9	2565	2762	2830	3248	4099
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	49.9	42.2	42	46.9	48.2	48.19	48.8	54.4
نسبة النمو %	2.1-	0.7-	3.9	4.3	1.1	5.1	3.2	2.4
نصيب الفرد من الناتج (دولار أمريكي)	1856	1542	1489	1643	1658	1633	1630	1789

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسية الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 245

من خلال اطلعنا على مؤشرات الجدول يمكننا أن نميز بين ثلاثة فترات (15) :

✓ الفترة الأولى 1993-1994 :

أهم ما ميز هذه الفترة هو تسجيل الناتج المحلي الإجمالي لمعدلات نمو سلبي بلغ متوسطها خلال نفس الفترة بـ -1.4% ، وهو ما يعني إستمرار تأثر الإقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدها إبتداء من سنة 1986 رغم الإصلاحات الجزئية التي طبقت وبداية من سنة 1992 ، كما أن نصيب الفرد ما فتئ ينخفض من سنة إلى أخرى إذ انتقل من 1856 دولار أمريكي للفرد سنة 1993 إلى 1542 دولار أمريكي للفرد سنة 1994

✓ الفترة الثانية 1995-1998 :

حاولت الحكومة خلال هذه الفترة معالجة الأزمة الإقتصادية من خلال تنفيذ برنامج الإصلاحات الإقتصادية "برنامج التعديل الهيكلي" بمساعدة صندوق النقد الدولي وكان الهدف الأساسي هو إعادة التوازن للإقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة بالتوازي مع تقليص حجم التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي و تشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو الإقتصادي ، إن أهم ما ميز هذه الفترة تسجيل معدلات نمو إيجابية وصل متوسطها إلى +3.6% و تعد سنة 1998 التي حققت فيها أعلى معدل له إذ وصل إلى 5.1% ، إلا أن نصيب الفرد خلال نفس السنة سجل إنخفاضاً حيث قدر بـ 1633 دولار أمريكي للفرد ، بعد ما كان قد بلغ سنة 1997 بـ 1658 دولار أمريكي للفرد و هو ما يدل على أن معدلات النمو لم تكن كافية لزيادة الدخل .

✓ الفترة الثالثة 1999-2000:

أهم ما ميز هذه الفترة أن معدلات النمو الإقتصادي المحققة عرفت تراجعاً إذا ما قورنت بالفترة السابقة إذ قدر متوسط نموها الإجمالي بـ 2.8% و هو ما يمثل إنخفاضاً بـ 0.8% عن متوسط النمو الناتج المحلي خلال الفترة السابقة .

2. أسباب تطور النشاط الغير رسمي في الجزائر

بعد الأزمة البترولية سنة 1986 التي أدت إلى اضطرابات مالية وسياسية و اقتصادية أدت بالحكومة إلى تطبيق برامج إستقرار مع صندوق النقد الدولي (1990-1994) وكذا برنامج التعديل الهيكلي سنة 1995-1998 ومن خلال كل هذا سنبز تطور النشاط الإقتصادي من خلال النقاط التالية (16):

✓ تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار مما يعني فتح المجال لقوى العرض والطلب في سوق الصرف وسوق السلع والخدمات ما أدى إلى ارتفاع الأسعار لمختلف السلع والخدمات ، مع بقاء الأجور ثابتة هذه العوامل أدت إلى تدهور المستوى المعيشي وعدم كفاية الدخل الفردي لتلبية الحاجات اليومية ، وهذا الأخير احد أهم الأسباب التي أدت إلى التوجه إلى التشغيل الغير رسمي وممارسة الأعمال غير شرعية في السوق الموازية من اجل الحصول على الدخل .

✓ تحرير التجارة الخارجية تحريراً تاماً وهذا ما أدى إلى تطور و بروز التجارة غير الشرعية ونظراً لأهمية الموقع الجغرافي و الإقتصادي للجزائر فقد كان تهريب السلع يقتصر على المخدرات والمفرقات والسجائر نظراً لتوسع الواردات بسبب إلغاء دعم الأسعار المواد الاستهلاكية هذا من

جهة، ومن جهة أخرى تضمن هذا البرنامج أيضا حل و خصوصية العديد من المؤسسات من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة، ما أدى إلى تسريح كبير للعمال إضافة إلى إرتفاع معدلات النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر خلال فترة ما قبل التسعينيات حيث تجاوز في المتوسط 2.8% سنويا وهذه العوامل أدت إلى تزايد وتسارع حجم القوة العاملة إضافة إلى إنخفاض مستويات الدخل الفردي كلها أسباب أدت إلى إرتفاع مستويات البطالة في الجزائر التي تعتبر أهم أسباب فقر السكان و بصفة تلازمية مصدرا حقيقيا للتشغيل الغير الرسمي

✓ أما برنامج التعديل الهيكلي فقد قامت الحكومة الجزائرية في إطاره بمحاولة تخفيض النفقات العامة بإتباع سياسة تقشفية وزيادة الإيرادات العامة عن طريق رفع أسعار السلع وخدمات، وزيادة الإيرادات الضريبة وهو احد الأسباب التي تدفع إلى العمل في الخفاء بشتى الطرق، ويبقى العامل الأساسي الذي يدفع باستفحال ظاهرة الإقتصاد الخفي وهو غياب ثقافة الدولة عند المسؤولين سواء المشرفين أو المنفذين بالإضافة إلى غياب تسييره مما نجم عن ذلك :

- وجود إختلالات توازن بين العرض والطلب
- اختلال التوازن بين النفقات المالية
- اختلال التوازن بين الصادرات والواردات

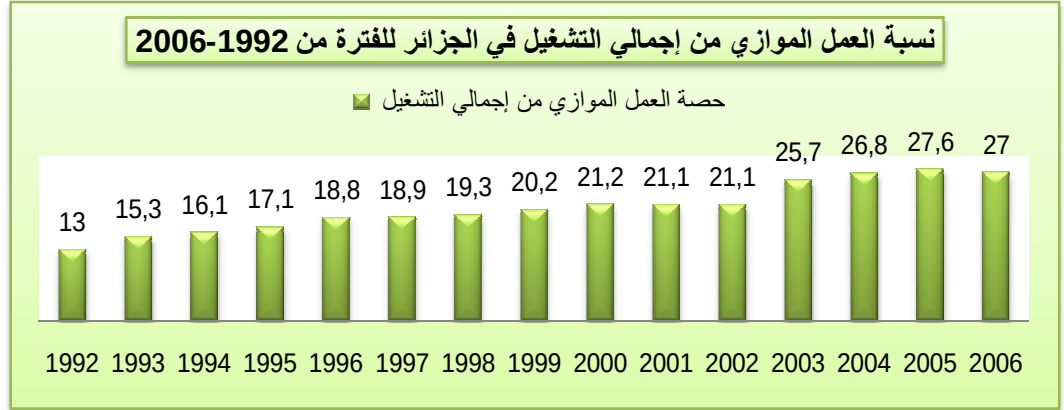
كما لا ننسى سببا سياسيا مهما لانتشار السوق السوداء و إستفحال الأنشطة الغير رسمية وهو عدم الاستقرار و الأمن الذي شهدته الدولة الجزائرية في التسعينيات حيث عرفت هذه الفترة انتشار الإرهاب مما أدى إلى اهتمام الدولة بالجانب السياسي من أجل توفير الأمن لمواطنيها و إهمال الجانب الإقتصادي .

رابعاً: تطور حجم التشغيل الغير رسمي في الجزائر

إن مختلف الأزمات التي مرت بها الجزائر كان لها تأثيرا كبيرا على الناحية الإقتصادية والاجتماعية، مما ساعد على تنامي الإقتصاد غير الرسمي الذي جاء لتلبية احتياجات الأفراد خاصة البطالين منهم وهذا ما سبزه المنحنى الموالى والمتمثل في نسبة العمل الموازي من التشغيل الرسمي (17)

1. تطور حصة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل

الشكل رقم (02): حصة العمل الموازي من إجمالي التشغيل للفترة 1992-2006



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

إن تدهور الوضع الاجتماعي وضعف القدرة الشرائية للمواطن وقلة فرص العمل فكان من الضروري على ذوي الدخل الضعيفة القيام وإضافة إلى عملهم الرسمي بنشاطات موازية كما هو موضح حسب المنحنى حيث ازدادت نسبة العمل الموازي الذي كان يقدر سنة 1992 بـ 13% ليعرف ارتفاع تدريجيا إلى أن يبلغ سنة 2003 بـ 21.1% وهو قصد تغطية النفقات الاجتماعية من جهة و من جهة أخرى أن هناك فئة أخرى تعاني من البطالة يحاولون كسب قوتهم اليومي من خلال أنشطة تجارية على الأرصفة أو القيام بممارسات أنشطة حرفية دون سجل تقريبا من دفع الضرائب وهو ما سيوضحه الجدول التالي في تطور حجمه من خلال تطور حجم الشغل الرسمي.

جدول رقم (03): تطور حجم الشغل الرسمي والشغل غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1992-2005 (وحدة بالآلف)

السنوات	*1992	*1997	*1999	*2001	*2003	**2005
الشغل المهيكّل	4286	4684	5162	4917	6027	6664
الشغل غير رسمي	688	1132	911	1648	1249	2752
المجموع	4979	5815	6073	6565	7276	9416

Source : * Conseil national économique et Social, le secteur informel (illusions et réalité), rapport commission relation de travail, Algérie ,Juin, 2004, p75.

**ONS ,collection Statistiques, «Enquête Emploi Auprès Des Ménage» ,N170, 2010, p11

من خلال معطيات الجدول نلاحظ تطور العمالة الغير رسمية للفترة ما بين 1992-2005 زيادة ملحوظة من 688 إلى 2752

منصب شغل.

2. تطور نسب و حجم التشغيل غير الرسمي حسب الوضعية المهنية و غير المسجلين في الضمان الاجتماعي

و قد قام الديوان الوطني للإحصائيات في تقديره للتشغيل غير الرسمي بأخذه بعين الاعتبار سوى العاملين في البيوت ومساعدو الأسر وكما قام هذا الأخير بأخذ معيار الضمان الاجتماعي لمعرفة نسب الغير مسجلين مثلما يوضحه الجدول التالي

جدول رقم (04): تطور نسب غير المسجلين في الضمان الاجتماعي حسب الوضعية المهنية للفترة 1992-2001

السنوات	1992		1997		2001	
فئات العاملة	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أرباب العمل ومستقلون	340	51.9	797	68.06	808	64.35
الأجراء	352	11.10	455	13.79	682	20.72
المتقاعون ومساعدو الأسر	105	87.19	143	81.25	158	79.27

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي و الاجتماعي إستنادا لتحقيقات لدى الأسر 1992، 1997، 2001، الديوان الوطني للإحصاء، ص

93

من خلال الجدول نلاحظ نسبة غير المسجلين في الضمان الاجتماعي عرفت إرتفاعا ملموسا خلال الفترة من 1992-2001 مما يدل على زيادة التشغيل الغير رسمي حيث شكلت نسبة المتقاعون و مساعدو الأسر أعلى نسب لها من بين فئات العاملين و أرباب العمل و المستقلون أين سجلت نسب تتراوح ما بين 79.27 % وكأقل نسبة مسجلة لسنة 2001 و أعلى نسبة مقدرة بـ 87.19% وهذا راجع أساسا إلى السياسات التصحيحية التي تبنتها الجزائر من أجل الدخول إلى إقتصاد السوق و ما انجر عنه من تبعات اقتصادية

3. تطور التشغيل غير الرسمي حسب السن

لقد أظهرت نتائج المسح التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات أن سن كل فرد عامل بالقطاع غير الرسمي من بين (05) عمال تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة، بينما سن الفرد الواحد من بين (04) عمال تتراوح بين 25-29 سنة

جدول رقم (05): تطور حجم التشغيل غير الرسمي حسب السن

فئات السن	أقل من 20 سنة	من 20 إلى 30 سنة	من 30 إلى 60 سنة	أكثر من 60 سنة
2000	850457	2942196	4078657	260542
2004	726445	3367480	5122154	253866

252831	5689066	3486413	560597	2007
--------	---------	---------	--------	------

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

من المعطيات المبينة في الجدول نلاحظ أن أكبر حجم للعمالة في القطاع غير الرسمي سنهم ما بين 30 إلى 60 سنة و المقدرة بـ 5689066 سنة 2007 في حين سجلت سنة 2000 بـ 4078657 عامل في القطاع غير الرسمي ،لتليها فئة العمرية من 20 إلى 30 سنة و التي سجلت 3486413 عامل سنة 2007 ،وبأقل حجم للعمالة للفئة العمرية أكثر من 60 سنة و التي قدرت بـ 253866 عامل سنة 2004 كأعلى تعداد للعمالة في القطاع غير الرسمي ، لتليها فئة العمرية أقل من 20 سنة و على هذا الأساس يمكن القول أن القطاع غير الرسمي يضم مجموعة من الفئات و التي تتمثل أساسا على سبيل المثال فئة غير المتدربين و المتسربون من المدارس ،خريجي التكوين المهني و التعليم العالي ،الإطفال الأيتام ،الفقراء

4.تطور التشغيل غير الرسمي حسب الجنس

جدول رقم(06): تطور حجم ونسبة التشغيل غير الرسمي حسب الجنس في الجزائر

السنوات			2001			2005			2010		
الجنس	التشغيل الكلي	التشغيل غير الرسمي	النسبة %	التشغيل الكلي	التشغيل غير الرسمي	النسبة %	التشغيل الكلي	التشغيل غير الرسمي	النسبة %	التشغيل الكلي	التشغيل غير الرسمي
ذكور	4143	1378	33.3	5568	2379	42.7	7221	3336	46.2		
إناث	773	270	34.9	1092	373	34.1	1379	586	42.5		
المجموع	4917	1648	33.5	6664	2752	41.3	8600	3921	45.6		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من الجدول يمكن القول أن تطور التشغيل غير الرسمي و حسب الجنس نلاحظ زيادة ملحوظة في العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي مسجلة بذلك زيادة تدريجية خلال سنوات المدروسة من 270 عاملة في سنة 2001 و بنسبة مقدرة بـ 34.9% إلى 586 عاملة سنة

2010 و بنسبة 46.5 % ، في مقابل أيضا عرف حجم العمالة الذكورية في القطاع غير الرسمي تطورا من 33.3% سنة 2001 إلى 46.2 % سنة 2010 وهذا يدل على توسع النشاط غير الرسمي الدور الذي لعبته الدولة في إنجاز جملة من البرامج المساعدة على التشغيل

5. تطور نسبة التشغيل غير الرسمي بالنسبة للناتج الوطني الخام

ولقد عرف حجم التشغيل غير الرسمي في الإقتصاد الجزائري ، من الناتج المحلي الإجمالي نسبة 32.95% سنة 1998 ، ليصل بذلك إلى 42% سنة 2003 لينخفض بعدها مترجما بذلك حل الظروف التي مرت بها الجزائر و التي ساهمت في تنامي القطاع الغير رسمي و هو ما سيوضحه الجدول التالي :

جدول رقم(07): تطور نسبة التشغيل غير رسمي من الناتج الوطني الخام في الجزائر الفترة 1998-2006

السنة	نسبة الإقتصاد غير رسمي من الناتج الوطني الخام %
1998	32.95
2000	34.1
2003	42
2006	34.2

المصدر: دلال بن سميحة، «إنعكاسات القطاع غير رسمي على الإقتصاد الجزائري»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، عدد 37/36 ، نوفمبر 2014 ، ص 410 .

خامسا: الآثار السلبية و الإيجابية لتشغيل غير الرسمي في الجزائر

1. الآثار السلبية :

تنوع السلبات التي تقع على عاتق الإقتصاد الجزائري نتيجة ممارسته فمنها ما يعود على الدولة كمؤسسة و منها ما يعود على أداء الشركات العاملة بالإقتصاد الرسمي ، ومنها ما يعود على العاملين في القطاع غير رسمي سواء على الفرد أو المجتمع ككل و فيما يلي سيكون طرح لبعض السلبات و أهمها (18)

(1) انتشار التشغيل الغير رسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات عن المؤشرات الإقتصادية (معدل البطالة ، التضخم ، الدخل ، مؤشر الاستهلاك إلخ) ،و بالتالي فإن الاستنتاجات المعتمدة على معلومات غير دقيقة ستكون غير صحيحة و ستكون القرارات المتخذة خاطئة و التي تترجم عادة بسلبيات اقتصادية و اجتماعية لا تنسجم مع الواقع في أغلب الأحيان .

(2) ضياع حقوق العاملين بالمؤسسات القطاع غير رسمي ،بدءا من إختيار عمر العاملين من حيث العمر إذ لا تمنع هذه المؤسسات في تشغيل الأطفال ، كما لا تلتزم بالتواجد في المناطق الصناعية و التي تتوافر بها مواصفات الأمن الصناعي فيخضع العاملون لظروف عمل غير مناسبة مما يعرضهم لكثير من الأمراض ، كما لا يتمتعون بأية نوع من الحماية سواء كان شكل (تأمين صحي و اجتماعي) ،و يخضعون لساعات عمل أطول ،و بأجور متدنية مقارنة لما عليه في الإقتصاد الرسمي

(3) يشكل التشغيل غير رسمي خطورة على القطاعات الرسمية من خلال تعرضه للمنافسة الشرسة مع المنتجات الأجنبية الماهرة من جانب ،و السلع المقلدة المجهولة من جانب آخر و التي يتم بيعها دون الالتزام بأية أعباء مالية و هو ما يؤثر بالسلب على القطاعات التي تعمل بشكل رسمي و تلتزم بكل مسؤوليتها اتجاه الدولة ،ناهيك عن الأثر السلبي الذي تركه هذه المنتجات على صحة المستهلك

2. الآثار الإيجابية:

على الرغم من الآثار السلبية لتشغيل غير رسمي فإنه يعد قطاعا بديلا وقت الأزمات و مصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة و يمكن إدراج أهم الآثار الإيجابية فيما يلي (19) :

(1) يساهم التشغيل غير رسمي في حل أزمة البطالة و يزيد من معدلات التشغيل و يقلص من حدة الفقر ،فإن كانت البطالة تخلف انعدام الدخل ، الأمراض و المشاكل الاجتماعية و الأمنية فإن العمل غير رسمي يساهم في التخفيف من حدة المشاكل باعتباره مصدرا بديلا للحصول على الدخل و تظهر الإحصائيات الرسمية ان انخفاض معدل البطالة سار جنبا إلى جنب مع تنامي القطاع غير رسمي ،فقد شكل القطاع في استحداث فرص عمل على مدى الفترة ما بين 2000 - 2007 ما يقارب 150 ألف منصب جديد كل سنة أي ما يعادل 45% من فرص العمل المستحدثة

(2) قطاع أكثر ديناميكية و مرونة، أضف إلى ذلك سهولة الالتحاق به ،لا يخضع لكثير من الأعباء و البيروقراطية، بحيث يسمح بتقديم الخدمات والسلع التي يحتاجها أفراد المجتمع في حياتهم اليومية

خاتمة

يتضح من خلال الدراسة التي عرضناها أن التشغيل غير الرسمي في الجزائر يحتل حيزا هاما سواء من حيث مساهمته في قوة العمل ،او من حيث الوظائف التي يؤديها ،و لكن هذا النوع من التشغيل يواجه صعوبات تضعف إنتاجيته و التي لا تخلو من الممارسات غير سليمة التي تنعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري ،فإن الحاجة تدعو إلى إيلاء هذا القطاع مزيدا من الاهتمام و الرعاية و إلى المبادرة و إلى اتخاذ الخطوات

الكفيلة بتطوير إنتاجيته و تنظيمه و حماية العاملين فيه ، وفي الواقع إن التشغيل غير الرسمي ظاهرة متعددة الأسباب و القضاء عليه مسألة صعبة فهو قطاع يتماشى جنب إلى جانب القطاع الرسمي ،لأنه إقتصاد يجب توجيه مؤقتا إلى أنشطة تخلق مناصب شغل لا تمس الإقتصاد الوطني وذلك مادام القطاع المنظم عاجزا على خلق مناصب شغل لامتناس البطالة و الفقر ،لأنه قطاع يفتح سبيلا للتنمية وبديلا لسد الثغرات التي تخلق في القطاع الرسمي لهذا يجب على الجزائر أن تعتمد على إستراتيجية لمعالجة الظاهرة و التخفيف منها تركز أساسا على نموذج جديد للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

قائمة المراجع

- (1) بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة في سوق الصرف الموازي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ،تخصص الاقتصاد الدولي كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر،2014، ص8
- (2)Bureau Internationale Du Travail, «**Annuaire des statistiques du travail,1997**», Genève,1997, p58
- (3) بوتر اند بوغارو ، المشكلات الاقتصادية الكبرى في العصر الحديث، ترجمة دار رضا ، بيروت ، دار مكتبة الحياة (دون. تاريخ)، ص23 .
- (4) بساطة محمد نلم، الاقتصاد السياسي، مكتب الشرق، حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 1969، ص50 .
- (5) Vito Tanzi, « **the underground Economy and evasion the United states** » :Estimation and implication, 1982, p241 .
- (6) Bureau Internationale Du Travail, «**Résolution et conclusions concernant le travail décent et l'économie informelle**», adoptees le 19 juin 2002, Conférence internationale du Travail, 90e session, Genève, 2002, p58.
- (7) Jacques charmes, «**Secteur Informel et emploi informel au Maghreb :une Etat des Lieux et des connaissances par Rapport A D'autre expériences dans le monde**» , Institut de Recherche pour le Développement (IRD, Paris),2014,p3
- (8) عطار عبد الحفيظ، التشغيل الغير رسمي بين الدافع الإقتصادي والاجتماعي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الأنثروبولوجيا، معهد الثقافة الشعبية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2010، ص24 .
- (9) عزوز علي، بوزيان عبد الباسط ، «**الإقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر**»، ورقة في إطار الملتقى الوطني حول الإقتصاد الموازي، المركز الجامعي سعيده، الجزائر، 2008، ص4
- (10)قيرة إسماعيل، «**الوضع الطبقي للرأسمالية الرثة في مجتمع المدينة**»، مجلة الباحث، العدد01، جامعة قسنطينة، جوان 1995، ص-ص116-117
- (11) بوخييط سليمة، القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية و التطبيق -الباعة المتجولون في مدينة المسيلة نموذجا ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015، ص185
- (12) بوخييط سليمة، مرجع سابق، ص185
- (13) زعلاني محمد، « **شمولية ظاهرة الإقتصاد الموازي بالإشارة إلى الإقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى -بحث في الأسباب و الآثار)**»، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 10، ديسمبر 2001، ص 199
- (14) زعلاني محمد مرجع سابق، ص 199
- (15) بوفليح نبيل، «**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**»، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 245 .

(16) قارة ملاك، إشكالية الإقتصاد الغير رسمي في الجزائر مع عرض مقارنة تجارب : المكسيك ،تونس و السنغال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في

العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصادي مالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 124 .

(17) قارة ملاك ، مرجع سابق، ص 124

(18) بن سمينة دلال، «إنعكاسات القطاع غير رسمي على الإقتصاد الجزائري»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد 36 و 37 نوفمبر 2014، ص-ص 412-413

(19) بن سمينة دلال، مرجع سابق، ص 414 .